

اجتهادات الانتماء.. والضمير

كيف يتصرف أى شخص عندما لا يستطيع قبول موقف صدر عن حزب أو إطار تنظيمى ينتمى إليه، وهل يكون ملزماً بالموافقة على هذا الموقف حتى إذا خالف ضميره؟

السؤال مطروح منذ أن عرف العالم الأحزاب والمنظمات المختلفة الاجتماعية والنقابية والثقافية، التى تتفاوت فى استعدادها للتسامح مع الأعضاء الذين يتخذون مواقف مختلفة. وقد يكون هذا التسامح ضعيفاً أحياناً فى أحزاب دول ذات تاريخ ديمقراطى عريق، كما فى غيرها. وليس قرار تجميد عضوية 21 من أعضاء حزب المحافظين البريطانى فى مجلس العموم بسبب تصويتهم ضد مشروع الإتفاق الذى قدمه رئيس الحزب والحكومة فى أول سبتمبر الماضى للخروج من الاتحاد الأوروبى إلا آخر مثال على عدم التسامح مع الاختلاف فى حزب كبير فى دولة ديمقراطية عريقة.

ومن بريطانيا، التى يرى كثير من دارسى النظم السياسية المقارنة أنها أم الديمقراطية، إلى تونس حيث لاتزال محاولة بناء نظام ديمقراطى تخطو خطواتها الأولى، تصرف حزب جديد بطريقة مشابهة إذ قررت قيادته تجميد عضوية 31 عضواً فى مجلسه الوطنى، وعدد غير معروف من أعضائه. والفرق بين الحالتين أن حزب «تحيا تونس» لم يفصح عن السبب الحقيقى لتجميد عضوية هؤلاء، وهو عدم التزامهم بالتصويت لرئيسه يوسف الشاهد فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بل حاول أحد

قاداته إخفاء هذا السبب، وتفسير ما حدث بأنه جاء فى سياق تقييم الأداء الحزبى فى الفترة الأخيرة. غير أنه لم يكن صعباً استنتاج السبب الحقيقى لأن بعض من جمدت عضويتهم كانوا قد أعلنوا خلال الحملة الانتخابية مساندتهم مرشحاً آخر (عبد الكريم الزبيدى). وهذا فرق مهم ربما يفيد أن عدم التسامح مع الاختلاف فى حزب المحافظين قد يكون عابراً ومرتبطاً بضغوط كبيرة على زعيمه الذى تصرف بعصبية، ولكنه حافظ على الشفافية، بخلاف الحالة فى الحزب التونسى الذى يُعد تصرفه تجاه مختلفين مع رئيسه أحد عوامل ضعف الأحزاب فى البلدان الأقل تطوراً فى مجال الديمقراطية، لأن فرض التزام تنظيمى صارم على الأعضاء بالمخالفة لضميرهم يُفرغها تدريجياً من أصحاب المبادئ الذين لا ينجح عمل جاد بدونهم.